مظاهر المواطنة في دولة الأمير عبد القادر

Aspects of citizenship in the nation of Emir Abdul Qadir

منصور مرابط عياش[1]
طالب دكتوراه جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة
مخبر الدراسات الشرعية
mansour21019@gmail.com
أ.د عبد الرحمن خلفة
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة
ar-khelfa@hotmail.fr

تاريخ الوصول 2022/07/19 القبول 2023/08/07 النشر على الخط 2023/09/15
Received 19/07/2022 Accepted 10/07/2023 Published online 15/09/2023

ملخص:

يعتبر أغلب المؤرخين أن الأمير عبد القادر هو مؤسس دولة الجزائر الحديثة، لما توفرته من أركان مفهوم الدولة، ولأن دولة القانون من مظاهرها إرساء مقتضيات المواطنة، فقد اعتنى الأمير عبد القادر بهذا المبدأ الذي كان له تجليات في دولته تمتع فيها المواطن بحقوق وألزم بأداء واجبات، ومن مظاهر المواطنة في دولة الأمير عبد القادر العدل والمساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد الدولة، وكذا تمتع المواطنين بالحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتجسد الولاء والانتماء للوطن.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، الدولة، الأمير عبد القادر.

Abstract:

Most hestorians beleive that El-Amir Abd El- Kader is the founder of modern Algeria because it was based on the pillars upon which a nation is built. Any nation of law is characterised by assurinng citezenship requirements. Accordingly, El-Amir Abd El-Kader was interested in this principale which was reflected in his nation where in the citezen enjoyed some rights and charged by some duties. .Among the characteristics of citezenship that were reflected in El-Amir Abd- El-Kader nation were equality and justice in rights and duties among the individuals. Citezens also enjoyed social, cultural and economic rights, and validated loyalty and belonginess to the nation are envisaged.

Keywords: *Citizenship, nation, Emir Abdelkader.*

[1] المؤلّف المراسل: منصور مرابط عياش البريد الإلكتروني: **mansou21019@gmail.com**

1- مقدمة

لقد مرت الجزائر بعدة محطات تاريخية كانت أكثرها فترات دامية، تحت وطأة استعمار اختلف في جنسه، واتفق في آثاره المادية والمعنوية التي بقيت في الذاكرة الجماعية، كان آخره الاستعمار الفرنسي سنة 1830 والذي كانت الجزائر رمزا للثورة والصمود ضده؛ ويعد الأمير عبد القادر حامل لواء الجهاد ضد هذا الاستعمار كأول أمير بويع بالأغلبية سنة 1833 على أنه أمير لدولة كان هو مؤسسها بشهادة المؤرخين، بعد توحيد شتات القبائل تحت راية واحدة؛ حيث سعى إلى تكوين دولة عصرية يتمتع مواطنوها بكل حقوقهم، مع إلزامهم بالقيام بكافة واجباتهم اتجاه هذه الدولة حسب ما يقتضيه مبدأ المواطنة، فكان مرجعا لقانون حقوق الإنسان في الكثير من قراراته السياسية؛ ولعل ما أدى بالكثير من المؤرخين إلى اعتبار الأمير عبد القادر المؤسس الفعلي لدولة الجزائر الحديثة، هو ما وصلت إليه الدولة من تطور كبير في مسألة إرساء مقتضيات المواطنة التي تجلت مظاهرها بوضوح في شتى مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، كما يرجع اهتمام الأمير بمسألة إرساء مقتضيات المواطنة إلى نتاج تربيته الدينية، و تحمله لمسؤولياته كحاكم للبلاد، بهدف تحقيق التماسك بين أفراد المجتمع الواحد، ودفعهم للمشاركة بصفة فعّالة في بناء قوام الدولة الفتية وهي التي تقبع تحت الاستعمار، وكذا خلق علاقة متينة بين الحاكم والمحكوم تقوم على أساس الثقة لما يرونه من العدل والمساواة في الحقوق والواجبات، فكان نتاج هذه السياسة الحكيمة جعل الرعية يبدون الولاء وحب الانتماء، كان نتاجه أروع الأمثلة في الكفاح والنضال.

ونظرا لما كان من تفعيل مقتضيات المواطنة من نتائج إيجابية على دولة الأمير عبد القادر، فقد ارتأيت أن أكتب هذا المقال الذي عنوانه: **مظاهر المواطنة في دولة الأمير عبد القادر**، والذي يناقش إشكالية تمثلات المواطنة في الدولة التي أسسها الأمير، والتي كانت أداة من أدوات قيام دولة الجزائر الحديثة؛ فما مدى نضج مبدأ المواطنة في دولة الأمير عبد القادر وما هي تجلياتها؟

2- مفهوم المواطنة، مقوماتها ومقتضياتها.

2-1- مفهوم المواطنة في الفكر الغربي والفقه الإسلامي

يعد لفظ المواطنة من الألفاظ المستحدثة في اللغة العربية، إذ يخلو ذكره في جميع قواميس اللغة القديمة، وإنما وجودها في الكتابات المعاصرة كان نتاج ترجمة للفظ أجنبي؛ حيث نجد مدلوله في اللغة الفرنسية يرجع إلى كلمة (Citoyenneté)، وهي مشتقة من cité، وكلمة (citizenship) المشتقة من city باللغة الإنجليزية، على أن أصلها الأول هو الحضارة اليونانية المتجسد في كلمة(polis) والذي معناها المدينة.[1]

و الوطن في **لسان العرب** هو المنزل الذي يقيم الفرد به، وهو محل الإنسان وموطنه،[2] وفي **مختار الصحاح**، هو محل الإنسان، وأوطان الماشية أي مرابضها، وأوطن الأرض ووطّنها واستوطنها واتّطنها أي اتخذها وطناً،[3] وفي **معجم الوسيط** الوطن

[1]– بان غانم أحمد الصائغ، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة،مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، مجلد 5، العدد13، 2009، ص317.

[2]– ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1998، ج13، ص451.

[3]– محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ط1، 1986، ص 303.

مكان إقامة المرء ومُستقره، ويُنسَبُ انتماؤه إلى وطنه سواء ولد فيه أم لم يُولد فيه.[1]

من مجموع هذه التعاريف يمكن وضع مفهوم لغوي للمواطنة بأنها **العلاقة الناشئة بين الإنسان والأرض التي استوطنها**.

أما التعريف الاصطلاحي للمواطنة فعادة ما يرجع فيه إلى التعاريف ذات المصدر الغربي، وهذا راجع كما قلنا إلى النشأة والظهور؛ إذ تعد الحضارة اليونانية و بعدها الرومانية، المنشأ الأول لمدلول المواطنة، ثم تطور هذا المدلول حتى صار بمفهومه الحالي؛ وكذا كثرة اهتمام الغرب بهذا المبدأ في وقتنا الراهن و السعي في وضع معاهدات واتفاقيات دولية ومحلية كان هو الراعي الرسمي لها؛ ولعل سبب اهتمام الغرب بالمواطنة ومقتضياتها هو التركيبة الإثنية للمجتمع الغربي مع غياب كلي للشأن الديني، والذي كان من شأنه التخفيف من حدة التوتر وتنظيم العقد الاجتماعي القائم بين مجموع أفراده؛ وعند إرادة معرفة الوضع الاصطلاحي للمواطنة، فإننا نجد عدة تعريفات اصطلاحية، يختلف مضمونها باختلاف الجهة المعرفة حيث يعتبر تعريف دائرة المعارف البريطانية هو الأكثر تداولا عند طرق موضوع المواطنة والتي عرفته كما يلي: "**علاقة بين فرد ودولة يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة**".[2]

أما موسوعة الكتاب الدولي فقد عرفت المواطنة بأنها " **عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، يمتلك فيها المواطنون بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، كما أن عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم**".[3]

و نجد المواطنة في قاموس علم الاجتماع "**هي مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي(الدولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون**.[4]

أما المواطنة بمفهومها القانوني فتمثل **طبيعة الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي يعيش فيها، فالمواطنة تمثل الحق القانوني للشخص الذي يعيش في بلد ما كي يكون مواطناً في هذا البلد**.[5]

---

[1]– إبراهيم أنيس وغيره، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية– مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، ص 1042.

[2]– Encyclopedia, Book international Britannica. Inc, The New Encyclopedia peered, Britannica,Vol. 20. pp 140-142 .

وانظر: صالح حسن المسلوت، مفهوم المواطنة وحقوقها وواجباتها وقيمها بين الفكر السياسي الإسلامي والدولة القومية الحديثة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الملتقى الدولي 6 بعنوان فقه المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر، 2013، ص44.

[3]- World Book international, The World Encyclopedia (London: World Book, Inc., (n. d.) , vol. 4, 2000, p. 568 .

[4]- محمد عاطف غيث ،قاموس علم الاجتماع ،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،مصر، 1995،ص96.

[5] Cambridge learning dictenary, Camp, university press, 2003, p, 117.

من خلال التعاريف يتضح جليا أن المواطنة هي علاقة بين فرد ودولة؛ وتتكون العلاقة من شقين مادي وهو قانون الدولة الذي يتضمن حقوق الفرد وواجباته، ومعنوي وهو الحب و الانتماء؛ [1] كما يستنتج من العبارة أن التعدد والاختلاف هو سمة بارزة في صفة المواطنة، حيث أنه عقد اجتماعي لقاطني دولة معينة، فتعدد قوانين الدول يقتضي تعدد صفة المواطنة.[2]

ثم إن الحقوق والواجبات المنصوص عليها في قوانين الدول هي الفارق بين المواطنة الصحيحة التي تقتضيها الشريعة الإسلامية وبين المواطنة الفاسدة المخالفة للشريعة الإسلامية، أي أن الدين هو أساس المواطنة.[3]

وإيرادنا أن مفهوم المواطنة الغربي هو المهيمن لا يعني أبدا عدم أصالتها في الشريعة الإسلامية، مع الإشارة إلى

وجود اتجاه رافض لمصطلح المواطنة في الشريعة الإسلامية، بل وصل الأمر به حد اعتبارها كفرا، وقد ذكر أحد الدارسين بعض أسباب هذا الحكم وهي:[4]

أ– الارتياب من الحال الجديد، والنظر إليه بسوء، وأنه قد يكون نتاج خطة معادية، وسبيلاً للانحراف والفساد.

ب– الرهبة من تجاوز الفقه الموروث، واستحداث أبواب جديدة، ومصطلحات حديثة، واستنباط قواعد ومنهجيات لم تكن متداولة.

ت– عدم الاهتمام بدراسة الواقع الخارجي السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الوسط العلمي الشرعي.

ث– الخلل في تشخيص وظيفة الفقه الإسلامي، حيث أصبحت تعنى بتكاليف الفرد المسلم، أكثر مما تعنى بترشيد واقع الأمة والمجتمع.

وقد أوردت الكثير من الدراسات أدلة مشروعية المواطنة من القرآن والسنة النبوية وعمل الصحابة والإجماع و المصلحة المحققة، وقد عرفها بعضهم بقوله: **"العلاقة بين الدولة الإسلامية وبين فرد معين يعيش بصفة دائمة في دار الإسلام، بحيث تجعل الطرفين أهلاً لنيل الحقوق وأداء الواجبات، وفقاً لما تقرره الشريعة الإسلامية"**[5]

وبإعمال مقارنة بسيطة بين التعاريف الغربية السابقة وبين تعريف المواطنة في الشريعة الإسلامية، نجد أن المبادئ العامة للمواطنة الحديثة موجودة بهيكلها ومقتضياتها في الشريعة الإسلامية، بيد أن هناك تمايزا في الحدود والتطبيق، لأن المواطنة في الشريعة الإسلامية في مجملها هي أحكام فقهية مصدرها الشارع الحكيم، عكس الغربية التي مصدرها القانون الوضعي الذي يخضع لمخرجات العقل البشري، فنجد المواطنة في الشريعة الإسلامية أكثر عدالة واستقرارا وتحقيقا للغاية المنشودة من إعمال مبادئها.

---

[1]– علي محمد الصلابي، المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط1، 2014، ص22.

[2]– ن م، ص41.

[3]– محمد بن السايح، حقوق وواجبات المواطنة وفق القواعد الشرعية والقواعد الوضعية، الملتقى الدولي السادس، فقه المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 18-19 نوفمبر 2013، ص220.

[4]– عبد الحق حميش، المواطنة في الإسلام مفهومها، تأصيلها الشرعي، وخصائصها، الملتقى الدولي 6، باتنة،2013 ، ص121.

[5]– ياسر جابر، المواطنة في الشريعة الإسلامية " دراسة فقهية مقارنة، دار المحدثين للبحث العلمي والنشر، ط1، 2011، ص29

2-2- عناصر المواطنة ومقتضياتها

لقد ذكرنا أن المواطنة ما هي إلا عقد اجتماعي يضمن الحقوق والواجبات لأفراد المجتمع الواحد، منصوص عليها في مواد قانونية حتى يعطى لها صفة الإلزامية، ولا شك أن ظهور هذه القوانين يكون في الحياة العامة التي يطالب فيها كل فرد بالحرية والحقوق، فيتسع حينها المطالبة بمقتضيات المواطنة باتساع مجالات الحياة التي لم تكن بمثل هذا التطور المعاصر؛ إذ لم تكن مثلا الحقوق الاجتماعية عنصرا من عناصر المواطنة إلا بعد الثورة الفرنسية. ويظهر جليا في واقعنا المعاصر أن المواطنة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية:[1]

أ- **العنصر المدني**: يتضمن مجموعة من الحقوق منها: الحرية الفردية وحرية التعبير والإيمان والتملك والعدالة.....

ب- **العنصر السياسي**: يعني حق المشاركة السياسية والمتمثلة في الانتخاب والترشح والتنظيم...

ت- **العنصر الاجتماعي**: وهي الحق في الرفاهية والحقوق الاقتصادية والتعليم والرعاية الصحية....

أما مقتضيات المواطنة؛ فقد رأى بعض الباحثين أن مقتضياتها تنتظم في ثلاثة محاور كبرى هي:[2]

أولا: المساواة وعدم التمييز في الحقوق والواجبات.

ثانيا: المشاركة في الحياة العامة.

ثالثا: الولاء والانتماء للوطن.

دون أن نغفل هنا تدخل الفقه الإسلامي قصد تصحيح بعض المقتضيات التي جاءت منافية للشريعة الإسلامية، خصوصا في مسألة المساواة بين الإثنيات والتمتع بالحريات.

3- روافد بناء الدولة ومكانة التشريع الإسلامي في سياسة الأمير عبد القادر.

3-1- روافد بناء دولة المواطنة

لقد كان لرحلات الأمير عبد القادر قبل توليه الإمارة الأثر الكبير في اكتشاف أوطان تساس بقوانين واضحة، تضمن لرعاياها حقوقا سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، في مقابل واجبات ترمى على عاتقهم اتجاه أوطانهم، حيث زار مع والده الحجاز ومصر والشام والعراق وليبيا والقيروان،[3] ولا يخفى على كل دارس للتاريخ البشري عظم الحضارات التي قامت في هاته المناطق.

كما لا ننس دولة الاستعمار وما شهدته من تطور بعد الثورة التي كان من مكاسبها إضافة الحقوق الاجتماعية للحقوق السياسية، ولاننتظر أن تكون الاستفادة بطريقة المعاينة والممارسة، إذ لم يطبق في الواقع نموذج العلاقة بين المواطن ودولته في فترة الاحتلال، ودليل ذلك قانون الأندوجينا المكرس لقانون العبودية، إلا أن الاستفادة حاصلة من الاحتكاك بالفرنسيين ومعرفة القوانين المنظمة لهم بالجزائر أو في فرنسا. ومثال ذلك تفكير الأمير عبد القادر في إنشاء جيش نظامي وتوفير الأسلحة واللباس، جاء بعد احتكاك

[1]- سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2007، ص 10.

[2]- محمد لخوالدة، التربية الوطنية (المواطنة والانتماء)، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015، ص 19.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر، مكتبة الاسكندرية، ط1، 1994، ص 155-156.

الأمير بالقوات الفرنسية، فرأى ضرورة إنشاء جيش نظامي جزائري تكون مهمته الدفاع عن الدولة الجزائرية الحديثة،[1] وكذا العلاقات السياسية والتجارية المنتظمة في اتفاقيات مبرمة مع فرنسا.

3-2-مكانة التشريع الإسلامي في سياسة دولة الأمير عبد القادر

يمكن الحديث عن بعض المشاهد البارزة في حياة الأمير والتي يتسنى لنا من خلالها التعرف على مكانة الشريعة الإسلامية في الحياة السياسية للدولة؛ وإنما الغرض من الحديث عن مكانة الشريعة الإسلامية في حياة الأمير، هو التأكيد على الإسقاطات المهمة لهذه المكانة على مقتضيات المواطنة، التي اتسمت بموافقتها للشريعة الإسلامية، لا بمخرجات المواطنة الغربية؛ وقد اخترت أهم المشاهد وهي:

أولا: بيعته

تمت بيعته بعد اعتذار أبيه محي الدين قبول الإمارة بداعي عدم مقدرته لكبر سنه، غير أنه اقترح ابنه عبد القادر الذي بويع البيعة الأولى في 3رجب 1248 / 27 نوفمبر 1832 ثم البيعة الثانية التي كانت أكبر من سابقتها لاستجابة مختلف القبائل وكان ذلك في 13 رمضان 1248/ 4 فبراير1833.[2] إذا فقد تقلد زمام الحكم على الطريقة الإسلامية، و إن دل هذا الأمر على شيء فإنما يدل على نمط البيئة المحافظة المتشبعة بالتعاليم الإسلامية وهو الآن على ماتعهد به سيسوسهم وفقها.

ثانيا: تبني قوانين الشريعة الإسلامية في الحكم عامة وفي تطبيق مبدأ المواطنة خاصة

لم ينتظر الأمير عبد القادر طويلا بعد توليه منصب رئيس الدولة حتى يفصح عن برنامجه الذي تعهد بتحقيقه، إذ قال وهو يخطب في المبايعين له:" **وقد قبلت بيعتهم** (أي أهالي وهران وما حولها) **وطاعتهم، كما أني قبلت هذا المنصب مع عدم ميلي إليه، مؤملا أن يكون واسطة لجمع المسلمين، ورفع النزاع والخصام بينهم، وتأمين السبل، ومنع الأعمال المنافية للشريعة المطهرة، وحماية البلاد من العدو، وإجراء الحق والعدل نحو القوي والضعيف، واعلموا أن غايتي القصوى اتحاد الملة المحمدية، والقيام بالشعائر الأحمدية، وعلى الله الاتكال في ذلك كله".**[3]

فالمتمعن في خطبة الأمير يجد أن فحواها قد اختزل في مجموعة من الحقوق والواجبات، أقرّها كمقتضيات للمواطنة في دولته، ولم يكتف الأمير بما ذكر من مقتضيات بل تعدّاها إلى غيرها جعلت من المؤرخين يقرون بحقيقة قيام دولة مكتملة الأركان كان الأمير مؤسسها وأميرها الأول، غير أن الذي لابد من الإشارة إليه هو تعهده بمنع الأعمال المنافية للشريعة المطهرة، وهذا يعطينا انطباعا حول نوعية التشريع المتبع في الدولة وهو التشريع الإسلامي.

---

[1]- Benachenhou abdelhamid, l 'état algérien en 1830 institutions sous l 'émir abdelkader ,entreprise populaire algérienne,1969, p 93-111

[2]- محمد بن الأمير عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، المطبعة التجارية، الإسكندرية، ط1، 1903،ص 99-103.

[3]- الأمير عبد القادر الجزائري ، المواقف الروحية والفيوضات السبوحية، تحقيق عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية ،بيروت، ط1، 2004، ص9.

ثالثا: تطبيق مبدأ الشورى

لقد ذكرنا أن الأمير عبد القادر كان في حكمه محكما للشريعة الإسلامية مااستطاع إلى ذلك سبيلا، ولهذا لم يغب عنه مدى أهمية مبدأ الشورى التي تعني **تقليب الآراء المختلفة ووجهات النظر المطروحة في قضية من القضايا واختبارها من أصحاب العقول والأفهام حتى يتوصل إلى الصواب منها أو إلى أصوبها وأحسنها ليعمل به لكي تتحقق أحسن النتائج**[1] في توطيد العلاقة وزرع الثقة بين الحاكم والرعية، فضلا عن ملامسة الصواب في شؤون الدولة؛ وفتح الباب أمام القبائل وحكمائها، وعلماء الدولة بتحمل مسؤولياتهم والمشاركة الإيجابية في بناء الدولة. وقد ظهر تطبيق الأمير لهذا المبدأ في عدة مناسبات منها:

✓ دعى القبائل للمشاركة معه في بناء الدولة، ويظهر هذا منذ الأيام الأولى لتولِّيه الإمارة حيث كتب بيانًا أرسله إلى مختلف القبائل التي لم تُبايعه بعد، ومن فقرات هذا البيان: **"بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مَنْ لا نبيَّ بعده... إلى القبائل... هداكم الله وأرشدكم ووجَّهكم إلى سواء السبيل، وبعدُ... إن قبائل كثيرة قد وافقت بالإجماع على تعييني، وانتخبتني لإدارة حكومة بلادنا، وقد تَعَهَّدَتْ أن تُطيعني في السَّرَّاء والضَّرَّاء وفي الرخاء والشدَّة، وأن تُقَدِّم حياتها وحياة أبنائها وأملاكها فداءً للقضية المقدَّسة، ومن أجل ذلك تَوَلَّيْنَا هذه المسئولية الصعبة على كره شديد؛ آملين أن يكون ذلك وسيلةً لتوحيد المسلمين، ومنعِ الفُرقَة بينهم، وتوفيرِ الأمن العام إلى كل أهالي البلاد، ووَقْفِ كُلِّ الأعمال غير الشرعية، ولقبول هذه المسئولية اشترطنا على أولئك الذين منحونا السلطة المطلقة والطاعة الدائمة في كل أعمالهم التزامًا بنصوص كتاب الله وتعاليمه، والأخذ بسُنَّة نبيِّه في المساواة بين القويِّ والضعيف، الغنيِّ والفقير؛ لذلك ندعوكم للمشاركة في هذا العهد والوحدة بيننا وبينكم، وجزاؤكم على الله، إنَّ هدفي هو الإصلاح، إنَّ ثقتي في الله ومنه أرجو التوفيق".**[2]

✓ تنازل للفرنسيين على مدينتي القليعة والبليدة، لكن خليفته في المنطقة ابن علال رفض تسليمها للفرنسيين، فعاد الأمير ودعم موقف خليفته[3] فكان هذا بمثابة الرجوع عن قوله لما بدا له من رجحان قول غيره.

✓ عقد اجتماعاً بمعسكر دعا إليه جميع قواد دولته وجمع من العلماء والفقهاء وأهل الرأي في أوائل شهر جوان 1839.[4] وذلك للتداول في الوضع، واتخاذ موقف موحد من موقف الفرنسيين من شروط معاهدة التافنة أو مواصلة الجهاد وخرج هذا المؤتمر بضرورة مواصلة الجهاد ضد الفرنسيين.[5]

---

[1]- محمد أبو فارس، النظام السياسي في الإسلام، دار الفرقان، الأردن، ط2، 1986، ص 79

[2]- عبد الفتاح فتحي شكر، الإحياء بعد الإنساء، دار الكلمة، ط1، 2011، ج2، ص218.

[3]– عامر البغدادي، دولة الأمير عبد القادر الجزائري 1832-1848م، دراسة في نظام الحكم في الإسلام، بحث تكميلي لنيل الماجستير،كلية الشريعة والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1987م، ص48.

[4]- فوزي أوصديق، النظام الدستوري الجزائري: دولة الأمير عبد القادر دراسة تحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2010، ص77.

[5]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992م، ج1، ص53

✓ استفسر العلماء والمشايخ الفقهاء حول جواز معاقبة المتخلفين عن الجهاد، وقضايا الصلح مع العدو، كما استفسر الأمير عن معرفة حكم الدين في الإقامة ببلد احتلها الكافر."[1]

وتعد الشورى مظهرا من مظاهر المواطنة الشرعية، لإبرازها نوعا من العلاقة الدائرة بين المواطن والحاكم والتي تقره النصوص الشرعية بخلاف المواطنة الغربية التي تغيب فيها هذه العلاقة.

4- تجليات مقتضيات المواطنة في دولة الأمير عبد القادر

لعل من أبرز مظاهر المواطنة في دولة الأمير عبد القادر: **العدل والمساواة بين أفراد الدولة، التمتع بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والولاء والانتماء للوطن**؛ وبيان كل مظهر فيما سيأتي ذكره:

4-1-العدل والمساواة بين أفراد الدولة

إن ديمومة قيام الدول مع إمكانية تشييدها لحضارة يتناقلها التاريخ البشري متوقف على مقتضى العدل والمساواة، فهو أول عوامل الاستقرار والازدهار الناتجين عن الاطمئنان النفسي للمواطنين في هذه الدولة؛ ولم يكن هذا خافيا عن الأمير عبد القادر الذي تطلّع إلى أن يكون هدي النبي صلى الله عليه وسلم في دولته هو قدوة له ومنهج فقال:**"فالإسلام هو الذي وحّد قبائلنا بعد شتات وجعلها قوة لا تقهر، تدفعنا ميادين المجد والشرف وجعلنا إخوة يحب أحدنا لأخيه ما يحب لنفسه ولا فرق بين عربي وأعجمي ولا أبيض ولا أسود إلا بالتقوى وأمرنا بالعدل والمساواة".**[2]

وقد أشار ميثاق الجزائر سنة 1964لهذا المبدأ حيث جاء فيه:" **لقد حطم الأمير عبد القادر، بإزالته للفوارق بين قبائل مخزن وقبائل رعية، علاقات الاستغلال القديمة المقامة على حساب جماهير الفلاحين، وكان يأمل في توحيد العمل والصف ضد العدو وذلك لصالح سلطة مركزية واحدة على كل البلاد"**[3].

وقد تمثل مقتضى العدل والمساواة في صور شتى نذكر منها:

أ- الاهتمام بجهاز القضاء

من الطبيعي أن نرى من شخصية الأمير عبد القادر ذلك الاهتمام اللامتناهي بجهاز القضاء وتكريس صفة العدل فيه، فالعدل في القضاء هو أساس طول أعمار الدول والحضارات، وهو الحصن الحصين للأمة من الانفلات إلى الفوضى والخوف بعد النظام والأمن، وقد تجلى هذا الاهتمام في ثلاثة نقاط رئيسية هي:

أولا: استقلالية القضاء: طبّق الأمير في دولته ما ننادي بتطبيقه في وقتنا الحاضر لضمان النزاهة وتقوية جانب القانون حتى يعلو فوق الجميع دون استثناء وهو استقلالية القضاء، فقد كان القاضي هو الموظف الوحيد الذي لا يمثل الأمير.[4]

---

[1]- التسولي، أجوبة التسولي عن مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996م، ص264.

[2]- بديعة الحسني الجزائري، الأمير عبد القادر حياته وفكره، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2012، ص29.

[3]- ميثاق الجزائر، المطبعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1964، ص12.

[4]- بوطالب عبد القادر، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ط1، 2009، ص 107.

ثانيا: تولي القضاء

يعد حسن ودقة اختيار القضاة من مظاهر فائق اعتناء الأمير عبد القادر بجهاز القضاء، فقد وضع شروطا جوهرية في من يتصدى لهذه المهمة المفصلية في الدولة، وذلك لضمان تحقيق العدل بين الرعية بضمان الحصول على الحقوق كاملة غير منقوصة مع فرض تأدية الواجبات؛ ومن تلك المواصفات الواجبة التحقق في المشرف على سلك القضاء هو العلم الشرعي على مذهب الإمام مالك بن أنس، وكذا الفقه والنزاهة والشهرة بالعفاف والقيام بأمور الدين؛ وقد جعل لهم مرتبا من الخزينة مع إمكانية منحهم مقابلا للعقود التي يبرمونها حماية لهم من المؤثرات الخارجية وتحقيق العيش الوفير.[1]

ثالثا: مصدر الأحكام

لم يداهن الأمير عبد القادر في مسألة مصدر أحكام القضاء وهو الفقيه العابد، فقد التزم بجعل أحكام الشريعة الإسلامية المستلّة من القرآن الكريم والسنة النبوية مصدرا للقضاء في دولته حيث قال: " **لن آخذ بقانون غير القرآن، ولن يكون مرشدي غير تعاليم القرآن، والقرآن وحده، فلو أن أخي الشقيق قد أحل دمه بمخالفة القرآن لمات**".[2] وكان يردد مقولته: " **إذا الأتراك كانوا ينفذون أحكامهم على أساس الهوى وحب الانتقام، فإن الأمير لن يسمح بتنفيذ حكم إلا بما يرضي شرع الله**".[3]

ب– المساواة وتقديم الكفاءات في الوظائف العليا للدولة

لقد كرس الأمير عبد القادر مقولة الرجل المناسب في المكان المناسب، دون اعتبار اللون أو النسب أو أحد الفوارق الملغية شرعا وعقلا في تولي المناصب، وهذا تماشيا مع فلسفة الأمير القائمة على ضمان أسباب نجاح الدولة وازدهارها، وهذا ما أكده ابنه بقوله: "**ولما كان غاية قصد الأمير، ربط البلاد بالإدارة الشرعية، فلم يستخدم في جميع أعماله، إلا من اشتهر بمعرفة الأحكام، وعرف بالعفاف والإقدام، وأبعد غالب العمال أرباب التقدم والنفوذ في أيام الحكومة الجزائرية واستخدم في إدارة الأمور من كان ذا حزم وقوة وشكيمة من ذوي البيوت المشهورة بالعلم والفضل وحسن السياسة**".[4]

ج– الاهتمام بالمرأة وإشراكها في الشأن العام

يظهر عند دراسة مفهوم المرأة في فكر الأمير عبد القادر أنه لا يخرج على ما أملته الشريعة الإسلامية من حيث أن الرجل قوّام على المرأة لعلة ضعفها، كما أظهر غيرة المسلم على أهله بصون كرامتها وعدم اختلاطها بالأجانب، وضمان ميراثها على القدر المفروض لها شرعا، ولا تضرب المرأة ولا يتوجب عليها خدمة منزلها، ولا تكلف ما لا تطيق من الأعمال بل يؤتى بمن يعينها إذا كان الرجل

[1]– فوزي أوصديق، النظام الدستوري الجزائري: دولة الأمير عبد القادر دراسة تحليلية، ص91.

[2]– شارل هنري شرشل، حياة الأمير عبد القادر، دار الرائد، الجزائر، ط3، 2009، ص85.

[3]– فوزي أوصديق، النظام الدستوري الجزائري: دولة الأمير عبد القادر دراسة تحليلية، ص 92.

[4]– محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ص 307.

ميسور الحال.[1] ولعلنا نذكر بعض ملامح فكر الأمير عبد القادر اتجاه أنواع من النساء تناقلتها الأخبار أو أخبر بها عن نفسه وهن: المرأة الأم، المرأة الزوجة والمرأة الأسيرة.

أولا: المرأة الأم

لم تكن لالاّ الزهرة أمّا عادية في حياة الأمير عبد القادر، بل كانت السند والمستشار حيث شاع أنها كانت تملي عليه صيغة رسائله الرسمية[2]، كما كان لها الحضور القوي في حادثة الانسحاب في 15 كانون الأول 1847، حين قالت له : « **إن معركة خاسرة لا تحسب شيئاً أمام معارك كنت فيها المنتصر دائماً. والله قد عودك الجميل** » وأضافت : « **يا ولدي إذا استسلمت للفرنسيين فهم لا بد يقدرون لك عدة مواقف في معاملتك لأسراهم وفي مراسلاتك لشخصيات كبرى فيهم. وهم ينظرون إليك أنك ضحية ومعتدى عليك وأنك دافعت عن بلادك لإخلاص ولوفاء منك، ولم يسجلوا عليك غدراً ولا نقضاً للعهد** »، فأخذ الأمير أقوال أمه محوراً للتفكير إلى أن وصل إلى قرار الانسحاب والاستسلام للفرنسيين.[3]

ثانيا: المرأة الزوجة

لم يكن الأمير ذلك الرجل المستبد في أركان بيته، حيث تسمع الزوجة عنده وتطيع؛ متشوفة إلى أدنى حقوقها، بل كان يظهر تارة مظهر الرجل المحب المتغزل، تنكشف في ثنايا أشعاره بعض أسرار مهجته التواقة إلى قرب زوجته حيث يقول:

لكي تعلمي– أم البنين– بأنه .... فراقك نار و اقترابك من الخلد.[4]

وكذلك قوله: **إذا ما الناس ترغب في كنوز .... فبنت العم مكتنزي و زادي.**[5]

وقوله: **جفاني من أم البنين خيال .... فقلبي جريح و الدموع سجال.**[6]

وتارة أخرى يظهر مظهر الرجل الذي يتقاسم همومه مع نصفه الآخر إذ يقول:

تسائلني أم البنين، و إنها .... لأعلم من تحت السماء بأحوالي.[7]

والمطلع على ديوان شعره يلفي ما لا يعد من الأبيات التي تناول فيها زوجته والمشاعر الجياشة التي كانت تظهر في ثنايا نظمها، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على عظم قدرها ومكانتها في حياته.

---

[1]– شرين دقوري، تجليات مفهوم المرأة في فكر عبد القادر الجزائري، Presses de l'Ifpo، 2012، ص 235-252.

[2]– ن م.

[3]– شرين دقوري، تجليات مفهوم المرأة في فكر عبد القادر الجزائري، ص235-252.

[4]– أحمد محمد الحوفي، المرأة في الشعر الجاهلي، دار الفكر العربي، ط2، دت، ص200.

[5]– عبد القادر الجزائري، ديوان الأمير عبد القادر، منشورات ثالة، الجزائر، ط3، 2007، ص60.

[6]– نفسه، ص61.

[7]– نفسه، ص59.

ثالثا: المرأة الأسيرة

لقد أوعز الأمير إلى أمه لالاّ الزهرة التكفل بالأسيرات، فقد كن يقمن في خيمة قريبة من خيمتها تحت مراقبة بعض الحراس، ولم يكن يسمح لأحد بالاقتراب منهن دون إذن الأمير أو أمه، وكن يفطرن فطورا لائقا، وكانت أمه تهتم بالمريضات منهن.[1]

د- مواطنة غير المسلمين في دولة الأمير عبد القادر

كانت الدولة التي أسس الأمير عبد القادر إثنية الديانة، وإن كانت في نسبتها الساحقة من السكان المسلمين، فإن حضور غير المسلمين كان من الملاحظ المألوف، وقد عاملهم الأمير كباقي أفراد الإمارة دون تمييز ولا إخلال في الحقوق، بل اختص بعض اليهوديين بالتمثيل الدبلوماسي للدولة عند الطرف الفرنسي لتمتعهم بمؤهلات تبوؤهم هذه المكانة[2]، ومن أبرزهم: مادوخاي (مردوش)، بن دوران والحاج حبيب محمد بن يخو، وخالفة بن محمود[3]، وكان من مهامهم التطبيق الدقيق لمعاهدة " دي ميشال" المبرمة بين الأمير والفرنسيين، وتبادل أصحاب الجنح والجنايات والفارين من الجيش، وتطبيق الأحكام الصادرة في كلتا المنطقتين.[4]

4-2-الحقوق الاجتماعية والثقافية

ظهر جليا في فترة حكم الأمير عبد القادر فائق اعتنائه بالحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمواطنين، وإن كانت هذه الحقوق مجالها يضيق بالمقارنة مع حالة السلم إلا أن مظاهرها ومجالاتها برزت بطريقة تحسب لسياسته التي لم تتأثر بحالة الحرب القائمة رحاها ضد المستدمر الفرنسي، ولعل أبرز مظاهر الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية هي القادم ذكره:

أ- الاهتمام بالصحة

لا شك أن الصحة وهياكلها كانت من أولى الحقوق و أوكد اهتمامات أمير الدولة، لأهميتها في أداء المواطن لواجباته على أحسن وجه، وكذا لحالة الحرب التي كانت تعيشها الدولة، مما قد ينجر عنها وقوع إصابات تتطلب الاستطباب، وقد نقل عن الأمير عبد القادر أنه كان يقول: لقد جاء في الكتب المقدسة أن السلطان الذي لا يوفر في مملكته تعليم فن التطبيب يدعا عاصيا لربه"[5]، ولتوفير ذلك فقد استعان بأطباء أكفاء من فاس والرباط وتونس للتطبيب وكذا لتدريس الطلبة[6]،كما بنى الأمير عبد القادر مستشفى بقلعة بوغار بغية معالجة المرضى المدنيين والعسكريين على حد سواء[7]، ولتقريب هذا الحق وجعله في المتناول فقد فتح

---

[1]- سليم مزهود، أخلاقيات التعامل مع الآخر في فكر الأمير عبد القادر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد6، ع2، ديسمبر 2020، ص72.

[2]- فطيمة شيخ، دور اليهود في دبلوماسية دولة الأمير عبد القادر، الحوار المتوسطي، مج 12، ع2، ماي 2021، ص 159.

[3]- علي محمد الصلابي، سيرة الأمير عبد القادر قائد رباني ومجاهد إسلامي، دار المعرفة، بيروت، دط، ص138.

[4]- ن م، ص137.

[5]- محفوظ قداش، جيش الأمير عبد القادر (تنظيمه وأهميته)، مجلة الثقافة، ع 75، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مطبعة أحمد زبانة، 1983، ص60.

[6]- فريدة قاسي، الدولة في فكر الأمير عبد القادر (1832- 1847)، منشورات بونة للبحوث والدراسات، 2012، ص156.

[7]- دحدوح عبد القادر، استحكامات الأمير عبد القادر العسكرية (1836- 1842)، المؤسسة الوطنية، الجزائر، ط1، 2008، ص143.

العديد من الصيدليات والعيادات في مقاطعات الدولة، حيث زودت كل عيادة بأربعة أطباء يكونون تابعين لطبيب الأمير الخاص[1].

ب- الاهتمام بالتعليم

كان من الطبيعي أن يهتم الأمير عبد القادر الذي نال قسطا وافرا من فنون العلم بحق تعليم الرعية، وهذا ما يتطلبه بناء دولة قوية تتطلع إلى الرقي والازدهار في حاضر الزمن ومستقبله الذي يتشوف فيه تحقيق الاستقلال ودحر المستدمر الفرنسي؛ ولا شك أن تعليم الفرد وتثقيفه أمر لابد منه في سبيل نشر الوعي الوطني الذي يكون وقودا لتحقيق الأهداف الكبرى التي تتطلع الدولة تحقيقها. وظهر هذا الاهتمام من قائد الدولة في أربعة محاور أساسية كانت هي أركان النهضة العلمية الثقافية وهي: المدارس، التنظيم، الطلبة والمدرسون.

أولا: المدارس

تم بناء المدارس في المدن والكتاتيب في القرى، إذ في كل قبيلة من القبائل كانت هناك خيمة تدعى الشريعة يشرف عليها مؤدب يختاره سكانها.[2]

ثانيا: التنظيم

قسمت أطوار التعليم في دولة الأمير عبد القادر حسب الطريقة الحديثة: الطور الابتدائي، الطور الثانوي أو الإكمالي و طور التعليم العالي، وكان الطور الابتدائي يستغرق أربع سنوات يتم خلالها تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن؛ أما برنامج الطور الثانوي فهو تلقي علوم النحو والتفسير والتاريخ والإلهيات؛ كما كان برنامج الطور العالي يشمل النحو والفقه والحديث والحساب والفلك والتاريخ....[3]

ثالثا: الطلبة

ظهر الاهتمام بالطلبة كعنصر هام في خطة النهوض بالتعليم في البلاد من خلال عدة إجراءات منها: مجانية التعليم مع توفير وجبة غذائية للطالب، وكذا تخصيص مساعدات لطلاب العلم مع تشجيع المتفوقين منهم بتقديم منح خاصة لهم، كما روي انه كان يعفو عن طلبة العلم الذين يرتكبون أخطاء تستوجب عقابهم.[4]

رابعا: المدرسون: أولى الأمير عبد القادر الرعاية والاهتمام بعصب عملية التعليم وهو المدرس، حيث كان يحيطهم بفائق الاحترام والتقدير مع تخصيص مرتبا محترما يضمن لهم العيش الكريم.[5]

4-3-الاهتمام بالحياة الاقتصادية

[1]– نويصر مصطفى، الأمير عبد القادر في ذكراه المأوية(1883- 1983)، المؤسسة الوطنية، الجزائر، ط1، 1984، ص30.

[2]– أحمد بن داود، المقاومة الثقافية للأمير عبد القادر من خلال التعليم، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع3، م2، جانفي 2014، ص 274.

[3]– أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر 1808- 1847، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط3، 2005، ج2، ص71.

[4]– أحمد داود، المقاومة الثقافية للأمير عبد القادر من خلال التعليم، ص 275.

[5]– رابح بونار، نظام الحكم في إمارة الأمير عبد القادر، مجلة الأصالة، ع23، جانفي- فيفري، 1975، ص 49.

إن الاهتمام بالنشاط الاقتصادي هو مفتاح الحفاظ على السلم السياسي بتحقيق الأمن الغذائي، علاوة على أنه رافد لتحقيق مناصب شغل دائمة يقلص بها نسبة البطالة في الدولة، وفي سبيل تحقيق ذلك كان للأمير عبد القادر جهودا متميزة، خاصة وأن الدولة التي كان يسوسها لها خصائص طبيعية وإمكانات بشرية أكسبتها قدرات اقتصادية لا يستهان بها.

وقد أعطى الأمير عبد القادر اهتماما بالغ الأثر عند توليه الإمارة للجانب الاقتصادي بأن استحدث نظاما اقتصاديا مختلفا في التسيير عن سابقه في الدولة العثمانية وظهرت هذه الجهود في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة:

أ- الزراعة

لا يخفى ولحد اليوم أن الجزائر كانت ولا تزال دولة فلاحية بامتياز، وهذا ما جعل الأمير عبد القادر يولي الاهتمام الأكبر لهذا المجال الحيوي، وبغية زيادة الإنتاج يسر للفلاح شروط النشاط الفلاحي، وألغى ضريبة الخراج، ومنح بعض الأراضي الزراعية للقضاة وشيوخ الزوايا بغية استغلالها.[1] ولأن الحبوب المتمثلة في القمح والشعير كانت غالب قوت أهل البلاد فقد نالت الحظ الأوفر من هذا الاهتمام حتى شهدت سنة 1839 وفرة في الإنتاج ومخزونا يكفي الإمارة سنتين.[2]

ولم يقتصر الاهتمام بإنتاج الحبوب دون غيره بل تعداه إلى أصناف أخرى مثل علف الحيوانات والخضر والفواكه والبقوليات[3] طمعا في تحقيق ولو جزء من الأمن الغذائي.

ب- الصناعة

رغم محدودية مجال الصناعة بالمقارنة مع الزراعة إلا أن الحاجة الحربية ألجأت الأمير إلى توفير مناصب شغل في مجال الصناعات الحربية كالبنادق والبارود والمدافع وغيرها.[4] دون نسيان اعتماده على الموارد الخام المتوفرة في أرجاء دولته التي تنوعت بين النباتي والحيواني والحجارة والصلصال،[5] وقد استعان الأمير بخبرات الحرفيين الذين كان عددهم لابأس به في فترة العهد العثماني، زيادة على على الوافدين للبلد من المغرب وبعض دول أوروبا الغربية ذوي المهارات الصناعية.[6]

كما كان الحديد يستخرج من منجم بالقرب من مليانة، وكانت مناجم ملح البارود والكبريت والحديد والنحاس، وقد تركزت صناعة البارود في تلمسان ومعسكر ومليانة والمدية وتاقدامت،[7] فكانت لهذه الجهود الإسهامات الكبيرة في توفير مناصب شغل وإشباع الاحتياجات الصناعية للدولة والمواطنين.

---

[1]- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال: المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2005، ص 198.

[2]- سالم بوتدارة، الأنشطة الاقتصادية والنظام المالي في دولة الأمير عبد القادر، الحوار المتوسطي، ع2، م12، ماي 2021، ص77.

[3]- العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1982، ص129.

[4]- بسام العسيلي، جهاد الشعب الجزائري- المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، دار النفائس، لبنان، ط2، 1983، ص42.

[5]- سالم بوتدارة، الأنشطة الاقتصادية والنظام المالي في دولة الأمير عبد القادر، ص78.

[6]- الكولينيل سكوت، مذكرات الكولينيل سكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841، ترجمة: العربي إسماعيل، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، الجزائر، 1981، ص213.

[7]- بسام العسيلي، جهاد الشعب الجزائري- المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، ص42.

ج- التجارة

كانت الحياة التجارية نشطة في دولة الأمير عبد القادر و من أهم مظاهره انتظام أسواق أسبوعية تعرض فيها سلع المواطنين لتسويق بضائعهم؛ وبغية تسهيل إقامة هذه الأسواق عمد إلى شق الطرق وتشييد الجسور بهدف تسهيل التنقل.[1]

أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد حرص الأمير عبد القادر على احتكار التجارة الخارجية وعمل على استقلاله التام في هذا المجال خاصة منتج الصوف والحبوب.[2] كما واصل استخدام ميناء أرزيو لتصدير القمح وذلك حسب ما هو مقرر في معاهدة دي ميشيل والتافنا.[3]

4-4-الولاء والانتماء للوطن

إن ولاء المواطن لوطنه هو الحجر الأساس في الدولة، وحصن منيع ضد الأعداء خاصة في الظروف الأمنية السيئة، التي يتخذ الأعداء من ضعاف النفوس عملاء يبيعون ذممهم من أجل عرض قليل من الدنيا، ولأن الأمير عبد القادر رجل محنك لم يغفل هذا الجانب في سياسته للدولة، حيث قوّى أواصر العلاقة بين العشائر كما بين المواطنين أنفسهم، وكذا جعل الوازع الديني هو المخاطب الحقيقي لضمير الفرد مما يكسبه مناعة طبيعية ضد أي جسم خارجي، وقد كان من أمر الأمير في ذلك ما سنذكره الآن:

أ- حفظ الدين وحماية الوطن

لم يغب تأثير التكوين الديني للأمير عبد القادر عن قراراته المفصلية وأفكاره التي أراد أن يزرعها في أفراد دولته منذ توليه الحكم، ولهذا نجده يقر ضرورة حفظ الدين من جانب الوجود والعدم، فمن جانب الوجود قال رحمه الله:" وأساس الديانة وأصولها لا خلاف فيها بين الأنبياء من آدم عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وسلم، فكلهم يدعون الخلق إلى توحيد الإله وتعظيمه".[4]

ومن جانب العدم وإبقائه على حال القوة وإرعاب الأعداء وكذا حماية الوطن هو الجهاد في سبيل الله، ولهذا دعا الأمير عبد القادر أتباعه إليه فقال رحمه الله: **"هيا بنا أيها المسلمون إلى الجهاد، وهلموا إليه باجتهاد، وارفعوا عن عواتقكم برود الكسل، وأزيلوا من قلوبكم دواعي الخوف والوجل، أما علمتم أن من مات منكم مات شهيدا، ومن بقى نال الفخار وعاش سعيدا"**[5]. وقد أنشد يوما بعض الأبيات يذكر فيها جهاده فقال:[6]

سلوا تخبركم عنا فرنسا....ويصدق إن حكت منها المقال.

فكم لي فيهم من يوم حرب....به افتخر الزمان، ولا يزال.

---

[1]- سالم بوتدارة، الأنشطة الاقتصادية والنظام المالي في دولة الأمير عبد القادر، ص80.

[2]-عبد الرزاق بن السبع، الأمير عبد القادر الجزائري وأدبه، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع، 2000، ص38.

[3]-ناصر سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر الجزائري، مكتبة الاسكندرية، ط1، 1994، ص209.

[4]- ذكرى العاقل وتنبيه الغافل :الأمير عبد القادر-بيروت-ص32

[5]- محمد ابن الأمير، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج3، ص350.

[6]-عبد القادر الجزائري، ديوان الشاعر عبد القادر الجزائري، ص47.

ب– التعايش السلمي

كان الأمير عبد القادر ذا أخلاق عالية، حيث عرف بحبه لإخوانه من المسلمين، واحترامه وتسامحه مع غيره من غير المسلمين ما استطاع إلى ذلك ما لم يكن مخالفا للشريعة الإسلامية، وجعل ذلك أساسا للديانة حيث يقول رحمه الله: "**.....وإنما مقصود الشارع دفع شر الكفار، وقطع أذاهم عن المسلمين..... فلو فرض أنه لا يلحق المسلمين أذى من الكافرين ما أبيح قتلهم**"[1]. ويظهر ذلك في عدة نقاط منها:

أولا: الصفح عن الخصوم

وفي إطار الصفح عن خصومه الذين ناصبوه العداء ، جهز حملة ضد مصطفى بن إسماعيل رأس المتآمرين عليه في منطقة السيق سنة 1834م، وتمكن منه و» أصيب ابن إسماعيل بجراح وتفرق عليه أتباعه وهبطت قيمته، بحيث لم يعد يمثل شيئا ولكن كرم الأمير أبى إلا أن يعفو عنه ويعيده إلى مكانته ، بل بعث إليه يدعوه لمقابلته لإحلال الوئام محل الخصام ،كما عفا كذلك عن ابن أخيه المزاري"[2].

ثانيا: نبذ الطائفية

وإن لم تظهر قيمة نبذ الطائفية في حكم الأمير للجزائر، إلا أن هذه القيمة ظهرت بوضوح في منفاه في الشام مما يدل على إعمالها في إمارته، و هذا ليس بالغريب عليه وهو الذي كان يعامل الأسرى الفرنسيين معاملة حسنة تناقلها الأسرى أنفسهم؛ حيث ظهرت فتنة بين المسلمين والمسيح في صيف 1860 م وهي فتنة داخلية في الشام ، وكانت إرهاصاتها الأولى قد بدأت في لبنان بين الطائفة الدرزية والطائفة المارونية، وقد وقف بعض المسلمين إلى جانب الطائفة الدرزية مما زاد في إثارة هذه الفتنة[3] لكن الأمير عبد القادر وقف وقفة شجاعة في هذه الفتنة بنبذ الطائفية وترسيخ التعايش السلمي بين كل طوائف البلاد حيث قال: " **إن الأديان وفي مقدمتها الدين الإسلامي أجل وأقدس من أن تكون خنجر جهالة أو معول طيش أو صرخات نذالة تدوي بها أفواه الحثالة من القوم. أحذركم أن تجعلوا لشيطان الجهل فيكم نصيبا، أو أن يكون له إلى نفوسكم سبيلا**".[4] وقد هبّ الأمير إلى حماية الأقلية المارونية بمساعدة 300 رجل مسلم وتمكن من حماية 12000 مسيحي.[5]

ثالثا: الإصلاح بين القبائل

عندما تناهى إلى مسامع الأمير عبد القادر أن قتالا نشب بين قبائل البربر، بادر إلى الإصلاح بينهم على أن هذا الفعل إنما هو من مخلفات الجاهلية مع معاقبة المتسبب في هذه الفتنة، وعقد صلح بينهم وقعه رؤساؤهم نصه كما يأتي: **قد أبرمنا بحول الله وقوته، الصلح المبرم بين أولاد الأكراد وقبيلة أولاد شريف، وقبائل يسلم وقبائل الشرقية وحموان أثر ما كان بينهم من بقايا**

---

[1]– الأمير عبد القادر الجزائري، المواقف الروحية والفيوضات السبوحية، ص 133.

[2]– اسماعيل العربي ، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ط2 ،1982م .ص 6

[3]– طاعة سعد، دور الأمير عبد القادر الإنساني في أزمة الشام الطائفية سنة 1860م، قضايا تاريخية، ع5، 2017، ص 44.

[4]– محمد بن الأمير، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج2، ص293.

[5]– طاعة سعد، دور الأمير عبد القادر في أزمة الشام الطائفية سنة 1860م، قضايا تاريخية، العدد5، 2017، ص46.

الجاهلية..... [1]

والحقيقة التي لا بد من ذكرها هي أن للأمير عبد القادر الأثر البارز في إثراء المدونات القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي أصبح تطبيق هذه المدونات في العصر الحديث دليل على الرقي والتحضر. فالأمير بإنسانيته وسلوكه المبني على احترام الإنسان كإنسان مهما كان انتماؤه العرقي والديني كان مرجعا أثناء تسطير القانون الدولي الإنساني مع معاهدة جنيف،[2] وهذا ما أكسب الأمير شرف اعتباره مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة باعتبار تمتع مواطني دولته بمقتضيات المواطنة الحديثة.

ج- فرض الضرائب

لا تعني المواطنة تحصيل الحقوق فحسب، بل لابد أن يقابل هذا التحصيل جملة من الالتزامات ترمى على عاتق المواطن، تعبر في مجملها عن الولاء والانتماء لهذا الوطن، والاستعداد النفسي والمادي للقيام بما لا بد منه من أجل بناء الدولة وازدهارها وحماية سلامتها الداخلية والخارجية. ومنه فكان من الطبيعي أن يستعين الأمير عبد القادر بنظام الضرائب لتقوية الدولة ماديا، حتى تتمكن من تلبية متطلبات البناء وكذا تقوية الجيش المرابط دفاعا عن الدولة وبحثا عن تحرير أجزاء أخرى من المستعمر الفرنسي؛ ويعذر الأمير في ذلك لأن الدولة كانت فتية ولا تملك مصادر تموين أخرى غير الاعتماد على النفس.

وقد حرص الأمير عبد القادر في لجوئه للاعتماد على نظام الضرائب إلى أن لا يثقل كاهل المواطنين، بل جعل منه مظهرا من مظاهر روح التعاون بين الرعية مع العدل والمساواة بين الناس في تحصيلها، وإنفاق جباية الضرائب في المصلحة العامة[3] وكذا التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، وإلغاء المغارم كاللزمة والعوائد وغيرها.[4]

5- خاتمة

في اختتام هذا المقال الذي تناول الأمير عبد القادر مؤسس دولة الجزائر في العصر الحديث، من حيث دوره في إرساء مقتضيات المواطنة في دولته وأبرز مظاهرها، يمكن تلخيص أهم النقاط الواردة في ثناياه فيما يلي:

أولا: لقد كانت دولة الأمير عبد القادر دولة مكتملة الأركان؛ ولعل أكبر دليل على ذلك هو بروز مقتضيات المواطنة بين أحضان هذه الدولة، رغم الظروف الاستعمارية التي حدّت من إمكانية تمتع المواطن ببعض حقوق مواطن الدولة المستقلة، وكذا أولوية اهتمام الدولة بالشأن العسكري على البناء والتشييد، إلا أن ذلك لم يكن عائقا في بلوغ المواطنة درجة من النضج قد تفتقر في كثير من البلدان المعاصرة، بحيث أصبح تطبيقها واقعا ملموسا في مظاهرها وتجلياتها التي تمتع فيها المواطن بحقوق اجتماعية وسياسية وثقافية على سبيل العدل والمساواة، كما ألزم فيها بأداء واجباته تجسيدا لمقتضى الولاء والانتماء.

ثانيا: تميزت المواطنة في دولة الأمير عبد القادر بمقتضياتها الموافقة للتشريع الإسلامي، ولم تساير في ذلك ماتقتضيه المواطنة الغربية،

---

[1]- بديعة الحسني الجزائري، الأمير عبد القادر سيرته المجيدة، ص50.

[2]- عبد القادر دوحة، إسهام الأمير عبد القادر الجزائري في القانون الدولي الإنساني، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد5، ديسمبر 2010، ص304.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، النظام الضرائبي لدولة الأمير عبد القادر، مجلة الثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، العدد 75، 1983، ص125.

[4]- عبد الرحمن الجيلاني، تاريخ الجزائر العام، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2009، ج4، ص294.

الداعية إلى المساواة والحريات المطلقة وغيرها من المقتضيات المنافية للشريعة الإسلامية.

ثالثا: ظهرت مقتضيات المواطنة في دولة الأمير عبد القادر في عدة نقاط رئيسية ذكرناها في هذا المقال وهي:

- **العدل والمساواة بين أفراد الدولة؛** وقد تجلى ذلك في عدة إجراءات أقرها أمير الدولة منها: الاهتمام بجهاز القضاء من حيث استقلاليته، وكذا من حيث المعايير الصارمة الواجب توفرها فيمن يتولى القضاء لضمان تحقيق العدل؛ كما جعل أحكام الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي لأحكام القضاء.

وكذلك ضمان المساواة وتقديم الكفاءات في تولي الوظائف العليا للدولة؛ مع الاهتمام بالمرأة وإشراكها في الشأن العام؛ كما اعتبر غير المسلمين بمواطنين لهم نفس حقوق المسلمين، خاصة وأن الدولة كانت تحتضن العديد منهم أبرزهم اليهود.

- **الحقوق الاجتماعية والثقافية؛** حيث أظهر الأمير عبد القادر الاهتمام البالغ بالصحة بأن وفر الهياكل الصحية، مع توفير أطباء أكفاء لتطبيب العامة من الناس. إضافة إلى اهتمامه بحق التعليم، فاعتنى بأركان العملية: المعلم، المتعلم، المدارس والبرامج.
- **الحقوق الاقتصادية؛** وقد ظهرت في المناحي الاقتصادية الثلاثة: الزراعة والصناعة والتجارة، بأن وفر الوسائل وشجع الإنتاج المحلي، وصنع بيئة مشجعة للنشاط الاقتصادي.
- **الولاء والانتماء للوطن؛** ونرى هذا المقتضى في سعيه للحفاظ على الدين وحماية الوطن، مع ضمان التعايش السلمي على كافة الأصعدة، والتحلي بخصلة الصفح عن الخصوم، ونبذ الطائفية، والإصلاح بين القبائل، مع دفع أفراد الدولة لتحمل واجباتهم اتجاه وطنهم، ويظهر هذا الإلزام في فرض الضرائب بالمعروف دون الإثقال.

قائمة المصادر والمراجع

1- إبراهيم أنيس وغيره، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية- مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، ص 1042.
2- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1998.
3- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.
4- أحمد بن داود، المقاومة الثقافية للأمير عبد القادر من خلال التعليم، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع3، م2، جانفي 2014.
5- أحمد محمد الحوفي، المرأة في الشعر الجاهلي، دار الفكر العربي، ط2، دت.
6- أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر 1808- 1847، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط3، 2005.
7- اسماعيل العربي ، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ط2 ،1982.
8- الأمير عبد القادر الجزائري ، المواقف الروحية والفيوضات السبوحية، تحقيق عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية ،بيروت، ط1، 2004.
9- الأمير عبد القادر الجزائري، ذكرى العاقل وتنبيه الغافل، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2004.
10- بان غانم أحمد الصائغ، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، مجلد 5، العدد13، 2009.
11- بديعة الحسني الجزائري، الأمير عبد القادر حياته وفكره، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2012.
12- بسام العسيلي، جهاد الشعب الجزائري- المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، دار النفائس، لبنان، ط2، 1983.
13- بوطالب عبد القادر، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ط1، 2009.
14- التسولي، أجوبة التسولي عن مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996م.

15- دحدوح عبد القادر، استحكامات الأمير عبد القادر العسكرية (1836- 1842)، المؤسسة الوطنية، الجزائر، ط1، 2008.
16- رابح بونار، نظام الحكم في إمارة الأمير عبد القادر، مجلة الأصالة،ع23، جانفي- فيفري، 1975.
17- سالم بوتدارة، الأنشطة الاقتصادية والنظام المالي في دولة الأمير عبد القادر، الحوار المتوسطي،ع2، م12، ماي 2021.
18- سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2007.
19- سليم مزهود، أخلاقيات التعامل مع الآخر في فكر الأمير عبد القادر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد6، ع2، ديسمبر 2020.
20- شارل هنري شرشل، حياة الأمير عبد القادر، دار الرائد، الجزائر، ط3، 2009.
21- شرين دقوري، تجليات مفهوم المرأة في فكر عبد القادر الجزائري، Presses de l'Ifpo، 2012.
22- صالح حسن المسلوت، مفهوم المواطنة وحقوقها وواجباتها وقيمها بين الفكر السياسي الإسلامي والدولة القومية الحديثة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الملتقى الدولي 6 بعنوان فقه المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر، 2013.
23- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال: المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2005.
24- طاعة سعد، دور الأمير عبد القادر الإنساني في أزمة الشام الطائفية سنة 1860م، قضايا تاريخية، ع5، 2017.
25- عامر البغدادي، دولة الأمير عبد القادر الجزائري1832-1848م، دراسة في نظام الحكم في الإسلام، بحث تكميلي لنيل الماجستير،كلية الشريعة والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1987م.
26- عبد الحق حميش، المواطنة في الإسلام مفهومها، تأصيلها الشرعي، وخصائصها، الملتقى الدولي 6، باتنة،2013.
27- عبد الرحمن الجيلاني، تاريخ الجزائر العام، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2009.
28- عبد الرزاق بن السبع، الأمير عبد القادر الجزائري وأدبه، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع، 2000.
29- عبد الفتاح فتحي شكر، الإحياء بعد الإنساء، دار الكلمة، ط1، 2011.
30- عبد القادر الجزائري، ديوان الأمير عبد القادر، منشورات ثالة، الجزائر، ط3، 2007.
31- عبد القادر دوحة، إسهام الأمير عبد القادر الجزائري في القانون الدولي الإنساني، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد5، ديسمبر 2010.
32- علي محمد الصلابي، المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط1، 2014.
33- علي محمد الصلابي، سيرة الأمير عبد القادر قائد رباني ومجاهد إسلامي، دار المعرفة، بيروت، دط.
34- فريدة قاسي، الدولة في فكر الأمير عبد القادر (1832- 1847)، منشورات بونة للبحوث والدراسات، 2012.
35- فطيمة شيخ، دور اليهود في دبلوماسية دولة الأمير عبد القادر، الحوار المتوسطي، مج 12، ع2، ماي 2021.
36- فوزي أوصديق، النظام الدستوري الجزائري: دولة الأمير عبد القادر دراسة تحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2010.
37- الكولينيل سكوت، مذكرات الكولينيل سكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841، ترجمة: العربي إسماعيل، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، الجزائر، 1981.
38- محفوظ قداش، جيش الأمير عبد القادر (تنظيمه وأهميته)، مجلة الثقافة، ع 75، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مطبعة أحمد زبانة، 1983.
39- محمد أبو فارس، النظام السياسي في الإسلام، دار الفرقان، الأردن، ط2، 1986.
40- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ط1، 1986.
41- محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، المطبعة التجارية، الإسكندرية، ط1، 1903.

42– محمد بن السايح، حقوق وواجبات المواطنة وفق القواعد الشرعية والقواعد الوضعية، الملتقى الدولي السادس، فقه المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 18–19 نوفمبر 2013.

43– محمد عاطف غيث ،قاموس علم الاجتماع ،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،مصر، 1995.

44– محمد لخوالدة، التربية الوطنية (المواطنة والانتماء)، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015.

45– ميثاق الجزائر، المطبعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1964.

46– ناصر الدين سعيدوني، النظام الضرائبي لدولة الأمير عبد القادر، مجلة الثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، العدد 75، 1983.

47– ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر، مكتبة الاسكندرية، ط1، 1994.

48– نويصر مصطفى، الأمير عبد القادر في ذكراه المأوية(1883– 1983)، المؤسسة الوطنية، الجزائر، ط1، 1984.

49– ياسر جابر، المواطنة في الشريعة الإسلامية " دراسة فقهية مقارنة، دار المحدثين للبحث العلمي والنشر، ط1، 2011.

50- Benachenhou abdelhamid, l ‘état algérien en 1830 institutions sous l ‘émir abdelkader ,entreprise populaire algérienne, 1969.

51- Cambridge learning dictenary, Camp, university press, 2003.

52- Encyclopedia, Book international Britannica. Inc, The New Encyclopedia peered, Britannica,Vol. 20.

53- World Book international, The World Encyclopedia (London: World Book, Inc., (n. d.) , vol. 4, 2000.